

حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية ونُظُوبها سبعمينيات القرن التاسع عشر الميلادي من خلال كتاب (الأزمات الشرقية) لهنري لورنس

د. حسن بربورة

دكتوراه تاريخ الدولة العثمانية
مخبر الدراسات التاريخية المتوسطة عبر العصور
جامعة يحي فارس المدينة – الجمهورية الجزائرية



مُلخَص

بدأت حركة التّظيمات في الدولة العثمانية سنة ١٩٣٩م لتحديث الدولة انطلاقاً من النّموذج الأوربي، واستمرّت حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، لكن ذلك لا يعني أنّ الإصلاح كان تقليدياً لأوروبا، فالعثمانيّين حاولوا التّحديث باعتباره السبيل الوحيد لإنقاذ الدولة، وكانت التّظيمات هي الجانب الحكومي لهذا الاعتقاد، حيث صدرت مجموعة كاملة من اللوائح والقوانين، تجعل الجميع مواطنين عثمانيين بدلاً من رعايا، وكتب قانون مدني جديد، طبّق مفهوم المساواة ودفع الضرائب، وأدخلت إصلاحات على الخدمة العسكرية، كما أصبح التعليم هدفاً أساسياً لدولة التّحديث. وإذا كان السؤال ما إذا نجح الإصلاح أم لا؟ فبعض المؤرخين اليوم يقولون نعم بالتأكيد قد نجح، والتّحديث الذي ورثته تركيا اليوم، كما ورثته بقية الدول التي كانت ضمن ولاياتها، كان جزءاً من حركة التّظيمات. لكن يرى آخرون عكس ذلك، فحركة التّظيمات التي أقدمت عليها الدولة كانت أحد أهم أسباب هدمها بيد أبنائها وباسم الإصلاح. فكيف شخص هنري لورنس في كتابه: (الأزمات الشرقية) واقع ودوافع حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية؟ وما أسباب نُظُوبها سبعمينيات القرن التاسع عشر الميلادي حسب وجهة النّظر الغربية؟

كلمات مفتاحية:

الإصلاحات العثمانية؛ الدولة العثمانية؛ القرن التاسع عشر الميلادي؛
الأزمات الشرقية؛ هنري لورنس

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٥ يناير ٢٠٢٤
تاريخ قبول النشر: ٠٩ فبراير ٢٠٢٤



10.21608/KAN.2024.260798

معرف الوثيقة الرقمي:

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

حسن بربورة. "حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية ونُظُوبها سبعمينيات القرن التاسع عشر الميلادي من خلال كتاب (الأزمات الشرقية) لهنري لورنس". - دورية كان التاريخية. - السنة السابعة عترة- العدد الثالث والستون؛ مارس ٢٠٢٤. ص ١٤٣ - ١٥٤.



Twitter: <http://twitter.com/kanhistorique>
Facebook Page: <https://www.facebook.com/historicalkan>
Facebook Group: <https://www.facebook.com/groups/kanhistorique>

Corresponding author: hassen.barboura@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: <https://kan.journals.ekb.eg>

نُشر هذا المقال في دورية كان International License (<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made. فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقَدِّمَةٌ

عانت الدولة العثمانية في مراحلها الأخيرة من عواملٍ ضعفٍ وانهيارٍ شديدة، وهي التي انقسم الدارسون فيها بين نظرتين: تمثلت الأولى في اختفاء المبررات لاستمرار خلافة دينية وسط عالمٍ متطوّر من الدول القومية الحديثة، إضافةً لعدم توازن مؤسسات الدولة؛ ضعف إمكاناتها؛ وفساد جهازها الإداري، بينما تمثلت النظرة الثانية في آراء المدافعين عن الدولة العلية، والذين يعزّون ضعفها وتراجعها إلى العوامل الخارجية، وأساسها الحروب المتوالية، وتدخلات الامبريالية الغربية. فالغرب الاستعماري كان ولا يزال السبب الرئيسي دوماً وراء تأخر المسلمين.

ومهما كانت الأسباب، فقد تحتم على السلطة العثمانية تبني حركة إصلاحٍ طويلة، مهدت لظهور التنظيمات التي بدأت منذ إعلان خط كلخانة سنة ١٩٢٩م لتحديث الدولة انطلاقاً من النموذج الأوربي، واستمرت حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وهذا في إطار سعي الدولة الجاد للاستفادة من منظومة القوانين الغربية في شتى الميادين، فالعثمانيون حاولوا التحديث باعتباره السبيل الوحيد لإنقاذ الدولة، وكانت التنظيمات هي الجانب الحكومي لهذا الاعتقاد (انظر التعليق رقم ١)، حيث صدرت مجموعة كاملة من اللوائح والقوانين، تجعل الجميع مواطنين عثمانيين بدلاً من رعايا، وكتب قانون مدني جديد، طبق مفهوم المساواة ودفع الضرائب، وأدخلت إصلاحات على الخدمة العسكرية، كما أصبح التعليم هدفاً أساسياً لدولة التحديث، بالمقابل كانت حركة التنظيمات بمثابة مغامرة كبيرة، وجرة من طرف السلطات العثمانية، لأن المسلم العثماني كان يرى في الأنظمة القديمة روح الشريعة، وأن تغييرها يعني المساس بما هو مقدس (محمد صادق رفعت باشا، ٢٠١٧: ١٢).

وإذا كان السؤال ما إذا نجح الإصلاح أم لا؟ فبعض المؤرخين اليوم يقولون نعم بالتأكيد قد نجح، فالتنظيمات خلال القرن ١٩م كانت بدايات تقدم وعوامل نهوض، والتحديث الذي ورثته تركيا اليوم، كما ورثته بقية الدول التي كانت ضمن ولاياتها، كان جزءاً من حركة

التنظيمات. لكن يرى آخرون عكس ذلك، فحركة التنظيمات التي أقدمت عليها الدولة نتج عنها تغريب وتشويه للعقائد والأفكار، وساهمت في إجراء تحولات خطيرة في الدولة، وأحد أهم أسباب هدمها بيد أبنائها وباسم الإصلاح.

أولاً: تقديم المصدر

هنري لورنس أستاذ كرسي التاريخ العربي المعاصر في الكوليج دو فرانس منذ سنة ٢٠٠٣، ولد سنة ١٩٥٤م وأكمل دراسته في باريس، وبدأ في دراسة اللغة العربية. وحصل على شهادة الدراسات المتقدمة (DEA) من جامعة السوربون سنة ١٩٧٩م، وفي الدراسات التاريخية في العام الموالي، وعلى أطروحة (المرحلة الثالثة)، وشهادة Inalco في احترام اللغة العربية سنة ١٩٨١م، كما حصل على منحة دراسية في معهد الدراسات العربية بدمشق، وعين أستاذاً بجامعة القاهرة سنوات (١٩٨٢-١٩٨٣م)، لينتقل بعدها للعمل أستاذاً للتاريخ المعاصر في جامعة السوربون (١٩٨٣-١٩٩٠م)، كما شغل منصب مدير مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر CERMOB ببيروت، ثم المدير العلمي للمعهد الفرنسي للشرق الأدنى (هنري لورنس، ٢٠٢٢: د.ص).

أصدر لورنس حوالي أربعين كتاباً تاريخياً، منها ما يزيد عن عشرين عملاً في التاريخ العربي والإسلامي، إضافةً إلى عشرات المقالات، ونذكر من بين أهم مؤلفاته: الكتاب الموسوعي (مسألة فلسطين) في عشرة أجزاء، (١٩٩٩)؛ كتاب كليبر في مصر كليبر القائد العام (١٩٩٥)؛ كتاب الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)، وكتاب: اللعبة الكبرى: المشرق العربي والمنافسات الدولية (١٩٩١) Le (انظر التعليق رقم ٢)، ومؤخراً أصدر لورنس كتابه (التاريخ المفروض) الصادر عن دار النشر فايار في ٢٠٢٢، وضمّنه أفكاره عن كتابة التاريخ، وخلاصة خبرته الطويلة (علي الكفراوي، ٢٠٢٣: د.ص). أما كتاب (الأزمات الشرقية: المسألة الشرقية واللعبة الكبرى ١٧٦٨-١٩١٤م)، فهو من الكتب العميقة في تحليلها لما يُسمّى غربياً بالمسألة الشرقية (انظر التعليق

وفن (اللُّعبة الكبرى) الذي يقصده لورنس في كتابه هو (التَّلَاعِب)، وهو تعبير استعمله الضُّباط الانجليز أثناء مدِّ نفوذهم في أفغانستان وآسيا الوسطى، في وجه التُّوسُّع الروسي في تلك المناطق خلال القرن ١٩م، وبما أنَّ قوة الدول الأوربيَّة كانت متعادلة، استبدل الغزو المباشر بسياسة نُفُوزٍ أَقَلَّ تَكْلُفَة. في انتظار ما سوف يكون عليه مستقبل الدولة العثمانية: هل ستتجو وتبقى عبر القدرة على تجديد نفسها من خلال تَبَنِّي صِيغِ الغرب، أم ستسقط وتُجْعَل من الدول الأوربيَّة وريثة لها، أم ستُخْلِ مَكانها لدولٍ قوميَّة (هنري لورنس، ٢٠٠٣: ١٢). هكذا فإن لورنس يحاول من خلال كتابه إعادة النَّظَر في جذور المسألة الشرقية مُتعدِّدة الجوانب، والمرتبطة بالاعادات المتعاقبة لِصُوغِ الدولة العثمانية (انظر التعليق رقم ١٠).

ويستعرض المؤرِّخ أفكاره في الكتاب من خلال أزيد من خمسين مبحثاً، يبدأها بوصف المسألة الشرقية في المبحث الأول، ثمَّ التَّبَاين الكبير بين الشَّرْق والغرب، الذي ونتيجة الارتباط المتبادل بين الكُتْل الديمغرافيَّة، والكيانات الاقتصادية الكبرى آنذاك، أدَّى إلى تهميش العالم الإسلامي، مقابل الانتصار السَّاحق لأوروبا الصناعية في القرن ١٩م، وانقلاب المعطيات الجيوسياسية العالمية، لينتقل بعدها للحديث عن الدولة العثمانية بين الأساطير والواقع، ولا يَفُوتُه التَّفصيل في تأثير الثورة الفرنسية على العُثمانيين، ويدخل انطلاقاً من المبحث الثامن (نشأة الأمة اليونانية) في الأزمات الشرقية التي بدأت تُعَصِّفُ بالدولة العثمانية، من خلال (التَّمرد اليوناني، ونظام مؤتمر فيينا ١٨١٥م)، والبحث عن حلٍّ دبلوماسي، وُصُولاً إلى تشريح أوَّل أزمَة شرقيَّة وأُصُولِ اللُّعبة الكبرى، خاصةً مع إدراك الدولة العثمانية أكثر لضرورة الإسراع في عملية الإصلاح، في ظلِّ تسارع الأزمات الأخرى مُمَثَّلَة في: المسألة المصرية والتشكُّل الجديد للقوى، ثمَّ اندلاع حرب القرم ضدَّ روسيا (١٨٥٣-١٨٥٦م) وأعقابها، واستحالة تحقيق الاستقرار، فَأزْمَة كريت وظهور النَّزعة السُّلافيَّة، فالجرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨م) وانعقاد مؤتمر برلين، المسألة البلغارية ودور فارس في اللُّعبة الكبرى، ليختم لورنس دراسته بإعلان الدُستور العثماني

رقم ٢)، ويستعرض فيه المؤرِّخ بتحليل مُستَفِيضٍ، وبِنَظَرَة مُتعمِّقة -رغم أنَّها غربيَّة المنحى- ملابسات وأحداث القرن ١٩م، الذي مثَّل مُنْعَطَفاً تاريخياً حاسماً للدولة العثمانية، أو ما اصطلح عليه أوربياً بالرجل المريض (انظر التعليق رقم ٤)، فضلاً عن الأحداث التي صاغت أهمية هذا القرن ومسألته الشرقية، ثمَّ النَّتائِج المترتبة عليه في مُستَهَلِّ القرن ٢٠م، وُصُولاً للحرب العالمية الأولى، ويقع الكتاب ضمن جزئين (انظر التعليق رقم ٥)، صدر (الجزء الأول) منه موضوع الدِّراسة سنة ٢٠١٧م، ضمن ٣٠٤ صفحة، ووُضِعَت كواجهة له لوحة الفنان الفرنسي الشَّهير (دي لاكروا)، والشَّهيرة بمذبحة خيوس (أبريل ١٨٢٢م) (انظر التعليق رقم ٦)، وهي واحدة من أوَّلَى الصُّور الحديثة لأهوال الحرب العثمانية-اليونانية (Jean piere Naugrette, 2017: 202). وقد نَقَلَ الكتاب إلى اللُّغة العربيَّة المترجم بشير السَّباعي (انظر التعليق رقم ٧)، وصدر عن المركز القومي للترجمة بالقاهرة في طبعته الأولى سنة ٢٠١٨م، وتصدَّرت النُّسخة العربيَّة صورةً للقوات البريطانيَّة أمام مقر الحُكم العثماني في بوابة يافا، غربي البلدة القديمة للقدس، بعد هزيمة العُثمانيين سنة ١٩١٧م (انظر التعليق رقم ٨).

يقول لورنس في تقديمه لكتابه: عبر الدبلوماسية أمكَن قيام السُّلم ووقوع الحرب بين الأمم، وعند استحضار دبلوماسية القرن ١٩م الطَّويل، والذي ينتهي نهايةً مأساويةً سنة ١٩١٤م باندلاع الحرب العالمية الأولى، وتاريخ المسألة الشرقية، يمكن القول أنَّ هناك (زمناً مفقوداً)، كون أنَّ علاقات القرن ١٨م لم تتبدد بعد، ويرجع ذلك إلى سببين: أوَّلُهما عمقُ الذَّاكرة التي تشملها المسألة الشرقية، فإنَّها وإن كانت تُمَثِّل الماضي بالنسبة للغرب، فإنَّها لا تزال مسألة حيَّة بالنسبة للشُّعوب التي تعنيها من خلال آثارها، فالدولة العثمانية من المنظور الغربي إبَّان الفترة الحديثة كانت هي مُمَثِّلُ الشَّرْق أو حضارة الإسلام، وكان تراجعها تراجعاً للإسلام نفسه (أحمد سالم سالم، ٢٠١٨: ٢١). ثانياً: تلازم المسألة الشرقية مع اللُّعبة الكبرى (انظر التعليق رقم ٩)، ومواجهاتها بين روسيا وبريطانيا منذ أواخر القرن ١٨م وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

تقليدي، وكانت مطالب إصلاحية فضفاضة، وركزت في أغلبها على العودة إلى النظام القديم، والأكد أن الأمر يعود لجهلهم بالهياكل السياسية الجديدة التي ظهرت في أوروبا منذ النصف الثاني للقرن ١٥م، وللتغيرات والتجديدات التي ظهرت في التركيب الاجتماعي والاقتصادي، وفي المجال العسكري، وبذلك ظهر عجزهم رغم صدقهم، عن التنبه وإدراك الظروف الخارجية التي أدت إلى اختلال موازين القوى بين الشرق والغرب (أكمل الدين إحسان أوغلي، مج ٢، ١٩٩٩: ٢٣٥-٢٣٦). كما ارتبطت حركة الإصلاح نفسها عملياً بصراعٍ مبريرٍ بين أنصار (النظام الجديد)، والنخب المحافظة وحلفائها (عبد الحي الخيلي، ٢٠٢١: ٤٦).

أما الإصلاحات المتأثرة بأوروبا، فانطلقت فعلياً عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م)، حين بدأ الإصلاح الذي يأخذ شكلاً مختلفاً عما كان عليه في القرن ١٧م، وأقر السلطان بضرورة الانفتاح على أوروبا والاقتراب منها (مبدر محمد علي أحمد، ٢٠١٤: ٦٩)، فتمّ استقدام أحد الضباط الفرنسيين وهو (دو رشفور De Rechfor) الذي تقدّم بمشروع للإصلاح العسكري سنة ١٧١٨م، إلّا أن الظروف لم تسمح بتنفيذه، ثم امتدت فكرة الإصلاح بعد ذلك إلى النواحي العامة، فأرسل الصدر الأعظم إبراهيم داماد عدداً من السفراء إلى العواصم الأوروبية، وكلفهم بكتابة تقارير مفصلة كل عن رحلته لتستفيد الدولة من مشاهداتهم في البلاد التي زاروها، وكان من نتائج ذلك ظهور عهد (التوليب) الذي استمر إلى غاية ثورة الانكشارية على السلطان بحجج شتى، ما اضطر السلطان أحمد الثالث لقطع رأس صهره الوزير إبراهيم، لكن ذلك لم يكن كافياً للانكشارية إلى غاية خلع السلطان نفسه (محمد جليبي أفندي، ٢٠٠٢: ٢٧-٢٨)، والحاصل أن تلك الإصلاحات قد ركزت على الأخذ بمظاهر التقدم الأوربي لا بأصوله.

وفي نهاية القرن الثامن عشر الميلادي شاركت الدولة العثمانية في حربين قاسيتين واحدة ضد روسيا (١٧٦٨-١٧٧٤م)، وأخرى ضد روسيا والنمسا-المجر (١٧٨٧-١٧٩٢م) وتعتبر معاهدة كوجوك قينارجه ١٧٧٤م، والتي منحت بموجبها شبه جزيرة القرم استقلالها، بداية لأزمة داخلية خطيرة فتحت النقاش

وعلاقة الدول العظمى بإصداره، وخلال كل ما سبق يلقي بإطلاقات سريعة على الحركة الصهيونية، وثورة تركيا الفتاة، وصولاً إلى أزمة خريف ١٩٠٨م والانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، وبداية سير الدولة العثمانية نحو الهاوية، انطلاقاً من الحروب البلقانية الأولى فالثانية، والترتيبات السياسية الجديدة، وتكوين مناطق النفوذ.

ثانياً: حركات الإصلاح في الدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر الميلادي

منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، وبعد الأزمة التي شهدتها الدولة العثمانية، كان الضعف قد بدأ يدب في جميع مؤسسات الحكم العثماني، وقد عبر رجال الإصلاح العثمانيون، كل من موقعه وتخصّصه عن الخلل الذي شهدته مختلف المؤسسات، فكتبت العديد من المؤلفات، وأرسلت الكثير من تقارير السفراء، كما سبقتهما العديد من رسائل الإصلاح التي حملت الكثير من الأفكار والتصورات لتشخيص واقع الدولة، والدعوة إلى إصلاح مؤسساتها قبل فوات الأوان، وضرورة اعتماد إصلاحات سياسية، تُحدّد العلاقة بين السلطة والمجتمع (عبدالحي الخيلي، ٢٠٢١: ٣٧)، كما تنبّه الكثير من المصلحين إلى خطورة امتداد تلك الأزمة إلى الولايات التي بدأت تتجه نحو الانفصال التدريجي عن السلطة المركزية، ووصفوا تلك العلاقة بأنها أصبحت موجودة بالاسم معدومة الجسم (قوجي بك، ١٣٠٣هـ: ١١٨).

غير أن أغلب الأفكار والمقترحات التي طرحت ظلت في عمومها وإلى غاية نهاية القرن السابع عشر الميلادي محكومة بالأطر التقليدية وعقدة التفوق؛ وضرورة الاكتفاء بالموروث الإسلامي العثماني؛ وعدم الالتفات إلى العالم المحيط، سيما أعداء الدولة العلية من الأوربيين، وهو ما حال دون استشعار المتغيرات الحقيقية المحيطة بالدولة، ولم تتطوّر إلى إصلاحات سياسية أعمق إلّا خلال القرن الثامن عشر الميلادي، حين حاولت السلطة ترجمة بعض أفكار الإصلاح إلى مشاريع سياسية، غير أن أفكار الإصلاح في عمومها لم تكن واقعية، إذ ظلت تُصوّر الأمور برمتها في إطار سياسي

وتمَّ الاستعانة بمدرين وفنيين أجانب روس، إنجليز وبروسيون (روبير مانتران، مج ٢، ١٩٩٣: ٥٥)، كما أقدم السلطان على إصلاح الجهاز الإداري، لكن رغم ذلك لم تتضح في عهده خطوطاً واضحة للسياسة الداخليَّة والخارجيَّة، كما ظهرت بعد عهد التَّطْطيمات، وإنما اقتصر الأمر على إنشاء بعض المؤسسات في كل جانب، لكن يبقى أن هناك ثلاث إصلاحات باتت آثارها واضحة للعيان على مؤسسات الدولة وعلى المجتمع العثماني، وهي الإصلاحات العسكريَّة، الاقتصاديَّة والتعليميَّة، أما باقي الإصلاحات ومنها الإداريَّة فقد بقيت محدودة (ليلى دامس عقيل الرويلي، ٢٠١٣: ١٠٩-١١٠)، وهذا رغم سعي السلطان لاستحداث حكومة على الطراز الأوربي، حيث أدخل إصلاحات كثيرة على الباب العالي (Bernard Lewis, 2015: 98).

ومن خلال الوقوف على تجربة الإصلاح التي قادها محمود الثاني، يظهر أنها جاءت ببعض النتائج الإيجابية كالقضاء على مراكز السُلطة القديمة المتمثلة بالإنكشارية وإضعاف نفوذ رجال الدين، فضلاً عن انهيار أصحاب الإقطاع وأعيان الولايات، مما قوى سلطة الحكومة المركزيَّة، إلَّا أن ذلك كله لم يكن كافياً للوقوف بالدولة من جديد في وجه التَّحديات، وظلَّ البحث قائماً عن مزيد من الإصلاح لمؤسسات الحكم في الدولة.

لتظهر مرحلة جديدة من الإصلاحات، وهي ما عُرفَ بمرحلة التَّطْطيمات ١٨٢٩-١٨٧٦م التي ركَّز مشروعها لا سيما خط شريف كلخانة (نوفمبر ١٨٢٨) على نقطتين أساسيتين: عدم تفرد السلطان بإصدار القرارات السياسيَّة، وخضوعه لما يتمُّ صدوره من قوانين من جهة، وتحويل النظام الاستشاري إلى برلمان وحكومة دستوريَّة من جهة أخرى (أورخان أوقاي، ١٩٩٩: ٢٧١).

ثالثاً: الإصلاحات في ظلَّ تطبيق مبدأ القوميات والهدنة الهشة (أزمة ١٨٣١-١٨٤١م)

منذ العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي، شهدت الدولة العثمانية عديد التَّطْطورات السياسيَّة والإداريَّة، خاصة ما تعلق بمجال إصلاح المؤسسات ونظمها الإداريَّة المقتبسة من الغرب الأوربي وبالأخصَّ

مجدداً حول مستقبل السُلطنة، وإن اختلفت التَّوصيات المتعلِّقة بالإصلاحات العسكريَّة، فإنها أجمعت على ضرورة استخدام الخبرات الأوربيَّة، والاقتباس من تقنيَّاتها لاستدراك التَّخلف (أوديل مورو، ٢٠١٨: ٢٢؛ ثريا فاروقي، ٢٠٠٨: ٢٠٦-٢٠٧)، ويعتبر سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م) رائد الإصلاح في القرن ١٨م، حيث وفَّور انتهاء الحرب الروسيَّة العثمانيَّة ١٧٩٢م، شرع في وضع برنامج تحديث للدولة وإعادة النَّظر في كافَّة مؤسساتها (أكمل الدين إحسان أوغلي، ١٩٩٩: ٧٩)، لكن سنة (١٨٠٥-١٨٠٦م) كانت نقطة تحوُّل في تاريخ الدولة، فعندما اتَّجهت إلى تطبيق (النظام الجديد) في منطقة الروملي، اندلعت ثورة الانكشاريَّة مطالبين بإلغاء الإصلاحات وإقالة السلطان، وانتهى الأمر بخلعه في ٢٩ ماي ١٨٠٧م (إدوارد شيفرد كريسي، ٢٠١٩: ٤١٨؛ كينروس، ٢٠٠٣: ٤٨٩)، ومقتله لاحقاً على يد الانكشاريَّة، ليتولى السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) العرش سنة ١٨٠٨م، والذي فرضت عليه التَّطْطورات إجراء تغييرات مهمَّة، وتنفيذ برنامج إصلاح واسع، هدَف من خلاله إلى استرداد هيبة وقوة الدولة، خاصة بعد أن بدأت مظاهر الضَّعف تزداد بشكل متواصل، فضلاً عن فشل محاولات إصلاح المؤسسات في العهود السَّابِقة، وأدرك أن أيَّ إصلاح عام لا يمكن أن يتمَّ قبل إصلاح الجهاز العسكري، فجرى في الأوَّل من جوان ١٨٢٦م محاولة إعادة تنظيم المؤسسة العسكريَّة بتأسيس فرقة الاشكنجيان، إلَّا أن الانكشاريُّون انتفضوا وخرجوا عن السَّيطرة مرَّةً أخرى (ماجدة مخلوف، ٢٠٠٩: ٣٩)، ونهبوا قصر الصَّدر الأعظم، وطالبوا بإسقاط الإصلاحيين، عندها اعتمد السلطان محمود الثاني على سلاح المدفعية والضُّباط المؤيدين وعلى العلماء، وقمعت يوم ١٥ جويلية ١٨٢٦م آخر ثورة كبيرة للانكشاريَّة، وهي الحادثة التي أُطلق عليها الواقعة الخيريَّة Vakayihayriye (أوديل مورو، ٢٠١٨: ٢٥؛ أحمد صالح علي، ٢٠١٧: ٦١)، وصدر المرسوم السلطاني من السلطان بإنشاء جيشه الجديد (العساكر المحمديَّة المنصورة) Asakir-i Mansure-i Muhammediye من فرقتي المدفعية والفرسان، وفرَّق أخرى جرى تجديدها (أحمد صالح علي، ٢٠١٧: ٦١)،

القوميَّات على الجماعات السُكَّانيَّة المسيحيَّة، التي ليس بالإمكان تطبيق الاستعمار الأوربي عليها) (هنري لورنس، ٢٠١٨: ٦٠).

أما فيما يخصُّ الإصلاحات السياسيَّة في ظلِّ وضع الهدنة الهشَّة بين السُلطان محمود الثَّاني ووالي مصر محمد علي باشا، أو ما عُرفَ بأزمة ١٨٣١-١٨٤١م، فقد كان هذا الأخير يعتقد بأنَّه قدَّم الكثير من الخدمات للدولة العثمانية، لذا طلب مكافأته من السُلطان محمود الثَّاني بمنحه ولاية الشَّام إلى جانب ولاية مصر له ولأبنائه وراثياً، لكنَّ السُلطان رفض ذلك، فقرَّر الحصول على مطالبه عسكرياً، حيث استطاع ابنه إبراهيم باشا الاستيلاء على بلاد الشَّام، وهزم الدولة العثمانية أكثر من مرَّة، وعندما أرسل محمود الثَّاني آخر جيوشه لوقف تقدُّمه انتصر عليه في منطقة قونية (يوسف حسين عمر، ٢٠١٦: ٣٥).

وفي ظلِّ التقدُّم المصري وتنامي قوة محمد علي باشا، استتجد السُلطان بروسيا، والتي استجابت بتقديم مساعدات عسكريَّة عاجلة، كما وقَّعت مع الدولة العثمانية اتفاقية (هونكار اسكله سي) Hunkar Iskelesi سنة ١٨٢٣م، والتي نصَّت على تقديم المساعدة مقابل إغلاق العثمانيين للمضايق في وجه السفن الحربيَّة عند الحاجة ضمناً عند طلب روسيا (إدوارد شيفرد كريسي، ٢٠١٩: ٦٣٨)، ممَّا شكَّل صدمةً وقلقاً للدبلوماسية الأوربية وخاصةً بريطانيا التي اعتبرت الاتفاقية معاهدة حماية وليس تحالف (J.C. Hurewitz, 1948: 261)، ورأت أنَّ خير ما تقوم به هو التوسُّط لعقد سلام، كما استخدمت فرنسا علاقاتها الوديَّة مع محمد علي لإقناعه بتسوية خلافه مع السُلطان وتحت الضَّغط توصل الجانبان إلى توقيع اتفاقية (كوتاهية) Kutahya في ١٨ أفريل ١٨٢٣م، والتي لم تكن سوى هدنة مؤقتة، حيث سعى محمود الثَّاني إلى إعادة تنظيم قواته، وبناء أسطولٍ حربيٍّ بمساعدة بريطانيا، من أجل طرد إبراهيم باشا من بلاد الشَّام، وتجددت المواجهات وبالتالي تجدد النشاط الدبلوماسي في أوربا (يلماز أوزتونا، مج ٢، ١٩٨٨: ١٧).

فرنسا، ومحاولة وُضعها في قالب عثماني (أحمد صدقي شقيرات، ٢٠٠٢: ٢٦٥)، وقد تنازع تيار الإصلاح آنذاك اتجاهان: تيار الإصلاح الليبرالي من جهة، وتيار الأصالة والمحافظين الذين دافعوا أمام حركة التغيُّر والتَّغريب، لكنَّه ورغم الاستجابة القويَّة لهم من قطاعات الأمة المختلفة، لم يكن لهم نُفوذٌ وسلطةٌ النُخبة العثمانية المثقفة ثقافةً غربيَّةً في أوساط الحكم، يُؤكِّد ذلك ما جاء في مُقدِّمة خط كلخانة: (إنَّ المؤسسات الحديثة الموجودة في هذه الأيام في أوربا، لا يوجد مثيلها في البلاد العثمانية، ولا بدُّ أن تُستوردَ هذه المؤسسات من الغرب) (نوفل نعمة الله نوفل، ١٨٨٣: ٣-٤).

ويرى لورنس أنَّ الإصلاح في الدولة العثمانية يعتبر (نتاجٌ تركيبِيٌّ) لرغبة النُخبة العثمانية في إقامة دولة حديثة، قادرة على مواجهة التَّهديدات الأوربية من جهة، وسعي دول أوربا للحفاظ على الدولة العثمانية لتحقيق التوازن الأوربي من جهة ثانية (انظر التعليق رقم ١١)، لكن ورغم الخطاب الأوربي المعلن للحفاظ على الدولة العثمانية، إلَّا أنَّ الأوضاع بدأت ترتسم انطلاقاً من ثلاثينيَّات القرن التاسع عشر الميلادي، سواءً من خلال الأوضاع في البلقان، وظهور ولايات عثمانية تتمتع بالحكم الذاتي (صربيا، مولدافيا، ووالاشيا)، ودولةً مستقلةً (اليونان)، حيث جرى مبدأ الاعتراف بمبدأ القوميَّات، بحكم أنَّ غالبية السُكَّان مسيحيين (أرثوذكس بالأخص)، أو من خلال رفض الاعتراف بقوميةٍ عربيَّةٍ في الجزائر، أو في المناطق الممنوحة لإبراهيم باشا في الشَّام، حيث لا تُوجد جماعات سُكَّانيةٍ مسيحيةٍ، ما دفع بها اتجاه الاستعمار. وهنا يصل لورنس إلى فكرة مفادها أنَّ مبدأ القوميَّات الذي طبَّقته الدول الأوربية -وفي تحيُّزٍ تامٍّ منها- كان يخصُّ المسيحيين دون غيرهم (هنري لورنس، ٢٠١٨: ٥٩-٦٠).

أما الوضع الثَّالث فمتمثله المناطق المركزيَّة في الدولة العثمانية حيث الأغلبية المسلمة، والتي كان عليها تأييد الإصلاحات كأقلِّ الحلولِ سوءاً، في ظلِّ الاندفاع الروسي جنوباً، ودفاع بريطانيا عن مستعمراتها شرقاً، إضافةً للأطماع المتوسطيَّة الفرنسيَّة، وعلى هذا الأساس بشكل عام، كان هناك توافقٌ آراءٍ مسكوتٍ عنه، له قيمةٌ عامَّةٌ في إفريقيا وآسيا، (بحكم تطبيق مبدأ

وبعد رفض محمد علي الأولي، بسبب تدخل الأسطول البريطاني في المتوسط ودعمه للمُنْتَفِضِينَ فِي الشَّام، رَضَخَ محمد علي وأمرَ بسحب قواته من سوريا، مقابل احتفاظه بِحُكْمِ مصر والسُّودان باسم السُّلْطَان، لتعود فرنسا إلى اللُّعْبَةِ الدبلوماسية -بعد إذلالها- بوصفها إحدى الدُول الخمس المُوقَّعة على اتفاقية المضائق في ١٣ جويلية ١٨٤١م (هنري لورنس، ٢٠١٨: ٦٢).

رابعاً: التَّنْظِيمَات وَنُظُوب الإِصْلَاحَاتِ سَبْعِينِيَّاتِ الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشْرِ الْمِيلَادِي

عندما توتَّى السُّلْطَان عبد المجيد العرش العثماني (١٨٣٩-١٨٦١م) أصبح الاتِّجَاهُ غريباً هو السِّيَاسَةُ الرَّسْمِيَّةُ لِلدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ، وكان له دورٌ مهمٌّ مع رجال دولته في تشجيع المثقِّفين العثمانيين على هَجْرِ التَّعْلِيمِ وَالثَّقَافَةِ الإِسْلَامِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ، والاندفاع نحو التَّعْلِيمِ الأوروپي (محمد حرب، ٢٠٠٣: ٣٣-٣٤)، وكُرِّسَ ذلك عبر انتشار الكتب وظهور الصحافة، وتوسُّع حركة التَّرْجُمَةِ، والمعرفة باللُّغَاتِ الأجنبيَّةِ، إضافةً لانتشار النِّشَاطَاتِ المذهبيَّةِ التي لا تتفصل عن الصِّراع على السُّلْطَةِ (هنري لورنس، ٢٠١٨: ١٣٤)، والأهمُّ من هذا كُله هو موقف المثقِّمين من أسلوب الحُكْمِ نفسه، إذ تأثرت النُّخبَةُ العُثْمَانِيَّةُ بأفكار النُّوْرَةِ الفرنسيَّةِ، وكان لِكُلِّ هذا دوره في البناء الجديد للمثقَّف العثماني (انظر التعليق رقم ١٢)، الذي استطاع قلب مفاهيم الحُكْمِ، ونجح المصلحون العثمانيون في أن يُنشئوا في غضون بضعة عقود، إدارةً مركزيةً تُماثل في شكلها الإدارة المركزيَّة في فرنسا (بول دومون، ١٩٩٣: ٨٤).

لكن اضطرت الدولة العثمانية مع نهاية حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦م) إلى بداية الاقتراض من الأسواق الماليَّة الأوروپيَّة، مما سبَّبَ أزمةً مُستدامَةً في الميزانيَّة، وعزَّزَ التَّبعيةَ لرأس المال الأجنبي باستمرار (هنري لورنس، ٢٠١٨: ١٣٤)، وحاول السُّلْطَان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م) بدوره به أن ينهض بالدولة، ويواصل مسيرة الإصلاح والتَّحديث لمواجهة الحركات الانفصاليَّة في شبه جزيرة البلقان، والديون الماليَّة التي أربكت ميزانية الدولة، لكن ومن خلال زيارته الأوروپيَّة أسهم أكثر في

وسعى الطرفان لانتهاج اقتصاد حرب، يُعلي من شأن الجيش والمؤسَّسات المتَّصلة به، حيث سعى السُّلْطَان محمود الثاني للإصلاح من خلال إنشاء المدارس الحديثة التي تخصَّص أولًا بالاحتياجات العسكريَّة، وقام بإعادة تشكيل هيئة دبلوماسية تشمل مترجمين، وجرى إصلاح كُلاً من الإدارة المركزيَّة، ونظام التَّجنيد العسكري، من خلال تكوين جنود الاحتياط وفقاً للنَّمُودَج الأوروپي، كما تمَّ إعادة المركزة، مُمثَّلةً في السَّيطرة المباشرة على طرابلس الغرب سنة ١٨٣٥م، وهذا رغم فقدان تونس، وبداية الاستقلال النَّسبي للمناطق الكرديَّة، ومن جهة أخرى وفي المجال الاقتصادي فقد ألقى السُّلْطَان الاحتكارات التَّجاريَّة في كل أنحاء الدولة العُثْمَانِيَّة، وحدد الامتيازات من خلال الموافقة على الاتفاقية الأنجلو-عثمانية سنة ١٨٣٨م (هنري لورنس، ٢٠١٨: ٦٠).

والحصول على إصلاحات محمود الثاني كانت محدودةً، بخسارته العديد من الأراضي وتبعيته لدول أوربا، وكانت إصلاحاته سُلْطَوِيَّةً، أمَّا إبراهيم باشا فقد سعى في إصلاحاته لتنظيم إدارة حديثة في سوريا، بإنشاء المجالس المحليَّة، وفرض التَّجنيد الإلزامي والضرائب. وبعد انتهاء الهدنة الهشة باستئناف محمود الثاني للحرب ضدَّ محمد علي باشا سنة ١٨٣٩م، تعرَّض للهزيمة في (نزيب) في ٢٤ جوان ١٨٣٩م، ومات السُّلْطَان محمود الثاني دون علمه بالهزيمة (هنري لورنس، ٢٠١٨: ٦٠-٦١).

وبعد توريث السُّلْطَان عبد المجيد، عرَّضت الدُول الخمس الكبرى وَسَاطَئَهَا، وفقاً لحسابات كُلِّ طَرَفٍ، لتتخذ الأزمة بعد ذلك بُعداً أوروپياً، حيث وبعد توقُّف الحرب توصل كل من بالمرستون -ممثلاً لبريطانيا- لتفاهم مع النمسا وقيصر وروسيا (نيقولا الأول)، شرط تخلي محمد علي عن سوريا، لكن فرنسا اعترضت على ما اعتبرته إعادة لبناء تحالف ١٨١٤-١٨١٥م على حسابها، لكن تمكَّنت بريطانيا في النَّهاية من توقيع معاهدة لندن في ١٥ جويلية ١٨٤٠م، وجرى توجيه إنذارٍ لمحمد علي بضرورة تسليم الأسطول العثماني وسوريا في غضون عشرة أيَّامٍ، وفي حالة الرِّفْضِ فسيُقَابَلُ بِتَحْرُكٍ عسكريٍّ ضده (هنري لورنس، ٢٠١٨: ٦١-٦٢).

ازدياد نفوذ طبقة المثقَّفين العثمانيين، الذين رجَّحوا كفة أوروبا والغرب على كفة الأصالة (محمد حرب، ٢٠١٧: ٣٧-٤١)، إذ كان يُريد للإصلاح أن ينبع من داخل دولته، لا أن يأخذه من الغرب، وأفاد من الغرب بطريقته الخاصة، حيث أنشأ وطبق الإدارة المركزية في جميع ولايات الدولة (زين الدين وحيد محفوظ، ٢٠١٦: ١٢٢)، وبالتالي فإن النظام السياسي الذي صاغه كان نتاج رد فعل مُزدوج ضد إضعاف سلطة السلطان الذي رافق سياسة التنظيمات، وضد النزعتين الليبرالية والدستورية للإصلاحيين.

وفي إطار التيارات الفكرية التي شهدتها الدولة العثمانية أواخر عهدها، يرى لورنس أنه يمكن رصد تيارين: تيار العثمانيين الفتيان، وتيار الإصلاح الإسلامي الداخلي والنضال ضد الاستعمار، فالعثمانيين الفتيان رأوا أن ضعف حركة التنظيمات يكمن في بعدها السلطوي، الذي يفرض الحداثة من فوق على شعب مسلم محافظ، ولذلك وباسم الدفاع عن الإسلام، سعوا لتكوين دولة ليبرالية إسلامية، من خلال إعادة تفسير بعض المفاهيم، كوصف البيعة بأنها عقد قابل للفسخ بين السلطة والشعب، ووصف الشورى بالتمثيل السياسي... وبالتالي فقد سعوا إلى ما يمكن اعتباره (أسلمة الإصلاحات)، والبرهنة على أن الليبرالية ليست مشروعا قادمًا من الغرب (هنري لورنس، ٢٠١٨: ١٣٤-١٣٥).

أما التيار الثاني فقد وجد تجسيدا له في شخصية جمال الدين الأفغاني، الذي يمزج بين الرغبة في تجديد الفكر الإسلامي، والفعل السياسي ضد السيطرة الأوربية، وتدرجياً يفسح هذا التيار عن عدائه لاستبداد السلطات الإسلامية القائمة، وعن الدعوة لوحدة جميع المسلمين (هنري لورنس، ٢٠١٨: ١٣٥-١٣٦).

ازدياد نفوذ طبقة المثقَّفين العثمانيين، الذين رجَّحوا كفة أوروبا والغرب على كفة الأصالة (محمد حرب، ٢٠١٧: ٣٤)، واضطرَّ السلطان في ١٢ ماي ١٨٧٦م وتحت ضغوط الإصلاحيين والدول الأوربية، إلى تشكيل حكومة جديدة، لكن سرعان توترت العلاقات بين السلطان وبين هذه الوزارة، وتمكَّن الانقلابيون في السلطة من عزل السلطان الذي انتحر (قتل) بعد أيام قليلة، وتم تولية مراد أفندي (السلطان مراد الخامس) (هنري لورنس، ٢٠١٨: ١٤٣)، كما سارع الانقلابيون مرة أخرى في ٢١ أوت ١٨٧٦ إلى السيطرة على توجيه الحكم بخلع السلطان مراد، وتعيين السلطان عبد الحميد الثاني، الذي تحالف معهم مؤقتًا من أجل وقف الأطماع الأوربية، وأعلن الدستور في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦م.

غير أنه وبعد أقل من عام من التجربة البرلمانية وبعد اندلاع الحرب الروسية-العثمانية في ١٩ أبريل ١٨٧٧م وجد السلطان عبد الحميد نفسه يتخذ قراره بحل مجلس المبعوثان، وتعطيل العمل بالدستور، والتصدي للطموحات القومية لسكان بعض أقاليم الدولة، لتنتهي المشروطة الأولى في ١٤ فيفري ١٨٧٨م (بول دومون، ١٩٩٣: ١٥٥).

لقد شهدت السنوات الأولى من حكم السلطان عبد الحميد الثاني إثارة الشك حول المبادئ التي استندت عليها دبلوماسية التنظيمات (فرانسوا جورجو، ١٩٩٣: ١٦٥)، حيث لم يترك السلطان عبد الحميد الثاني الشؤون الدبلوماسية بيد الحكومة، بل أمسك مقاليدها بيده حماية للدولة، وللحد من التدخل الأجنبي والحفاظ على حالة السلم والحياد، بالابتعاد عن التكتل في العلاقات الدولية والاحتفاظ مع الدول الكبرى بمستوى من العلاقات يمكن التحكم فيه، وعدم الانسياق إلى علاقات لا تعرف عواقبها (أكمل الدين إحسان أوغلي، ١٩٩٩: ٢٣٩).

وإذا كان لورنس يرى أن عهد السلطان عبد الحميد الثاني كان مرحلة لنُظُوب حركة الإصلاح العثماني، نتيجة الاستبداد السلطاني، وجيو-سياسية سببينيَّات القرن ١٩م، فإن السلطان وإن اجتهد في إضعاف نفوذ الإصلاحيين المتأثرين بالغرب، فإنه وبالمقابل كان مُفتحا على المستجدات، راغبا في تطوير التعليم، أملا في ظهور

خاتمة

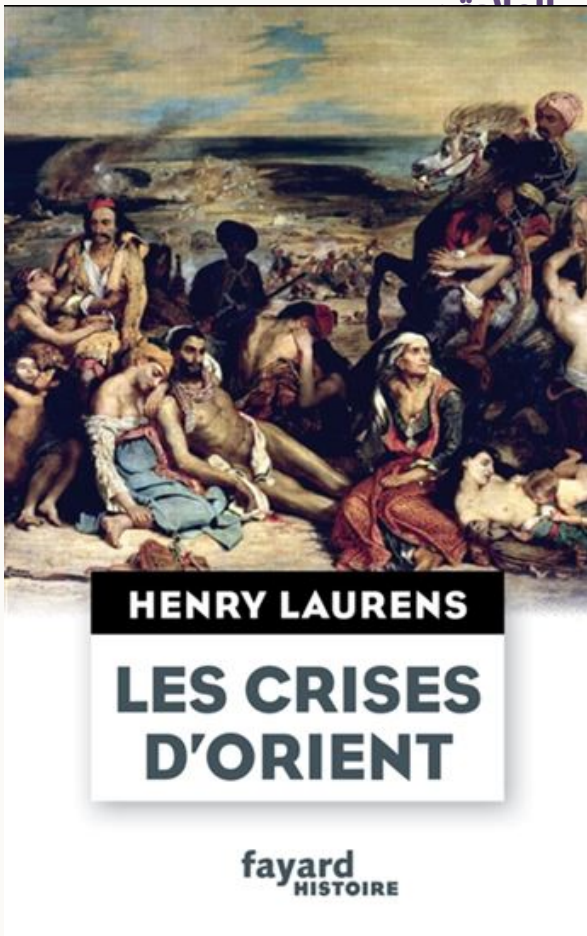
سياسة تغريب المؤسسات والمجتمع، فقضت الدولة نصف القرن الأخير من عمرها بحكم فردي دستوري، إلّا أنّ السلطان عبد الحميد ورغم استبداده السياسي، فقد كان من أكبر أنصار التحديث في سائر المجالات، واستخدم استبداده بنجاح -كما يشير المؤرخ ستانفورد شو- من أجل إكمال الإصلاحات التي بدأها رجال التنظيمات، وتمكّن من تحديث الطبقة البيروقراطية، فكانت النتيجة إدارة مخلصّة وأمينّة كفوّة طوال عهده، تسلّمت زمام الأمور من جيل التنظيمات.

يتفق أغلب المؤرخين على أنّ (الاستشراق) قد شكّل منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي أسلوباً غريباً للسيطرة على الشرق، مؤكّدين أنّه دراسة منحازة مدفوعة بأغراض استعمارية ووجهات نظر مسبقة، ونظرة دونية لشعوب الشرق، مهما حاولت أن تبدو علمية وموضوعية.

ولعلّه يمكن لنا أن نستثني هنا -بشيء من التحفظ- دراسة لورنس، الذي يرى أن تطور العلوم الإنسانية في أوروبا، وظهور المكتبة الشرقية (هرلبرو سنة ١٦٩٧م)، هو نفسه العام الذي بدأ فيه الانحدار العثماني، واختلال التوازن الهش بين العثمانيين وأوروبا، وذلك بعد أن بدأت الظروف والعوامل تتغير في المجالات الفكرية كما في المجالات السياسية (أحمد سالم سالم، ٢٠١٨: ٢١).

ويمكن القول أنّه ومنذ الهزيمتين العسكريتين اللتين تعرّضت لهما الدولة العثمانية سنوات: (١٦٨٣-١٦٩٩)، (١٧١٦-١٧١٨م) أدركت ضرورة إصلاح مؤسساتها الحاكمة أكثر فأكثر، خاصة بعد الاختلالات الكبرى التي شهدتها، نتيجة الخسائر العسكرية المتلاحقة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

ونتيجة لفشل محاولات تجديد المؤسسات من الدّاخل وفقاً للتّوابت الإسلاميّة، لجأ المصلحون إلى الحل الأسهل وهو استيراد النّماذج الأوربيّة، وبذلك فقد عرفت حركة الإصلاح العثماني مراحل طويلة، وشهدت محطّات عدّة، بدايةً بمحاولات الإصلاح التي فرضتها الحاجة الدّاخلية، ثمّ محاولات النّخبة العثمانيّة اعتماد نموذج الإصلاح الأوربي من خلال تحديث المؤسسة العسكريّة ومؤسسات الدولة الأخرى، على غرار ونسق ما حدث في روسيا القيصريّة، وأخيراً الإصلاحات المفروضة فرضاً وبتفاهات دوليّة من طرف الدول الأوربيّة، وهي ما عُرِف اصطلاحاً بمرحلة التنظيمات ١٨٣٩-١٨٧٦م، والتي كانت أحد أهم أسباب هدمها بيد أبنائها وباسم الإصلاح، وهذا رغم محاولات السلطان عبد الحميد الثّاني لتدارك ما فات، بعد إثارته للشكّ حول المبادئ التي استندت عليها دبلوماسيّة مرحلة التنظيمات، والتساؤلات التي طرّحتها حول مدى نجاعة



الملحق رقم (١)

واجهة النسخة الأصلية من الكتاب

Laurens Henry. (2017). *Les crises d'Orient, Question d'Orient et Grand Jeu 1768-1914* (Tome.1). Paris: Fayard.

التعليقات والهوامش:

(١) يربط البعض ألياً بين التّنظيمات وحركة الإصلاح، والأجدر أن تُربط بنظام الامتيازات الأجنبيّة، إذ تُعتبر نتيجةً طبيعيّة لها، فاللّتنظيمات محاولاتٌ عربيّة تقع في إطار الضّغوط الأوربيّة على الدولة العثمانيّة، وإن كان هدفها المعلن هو التّحديث، فإنّ هدفها الحقيقي كان استهداف الدولة العثمانيّة ذاتها. ينظر: (قيس جواد العزاوي، ٢٠٠٣، ٣٧).

(٢) للاطلاع على قائمة كاملة بالأعمال التاريخية للمؤرخ هنري لورنس والمتمثلة في ٣٧ كتاباً وحوالي ١١٠ مقالاً علمياً، ينظر: (College de France, 2022, 3-11)

(٣) **المسألة الشرقيّة:** يصفها □ صطفى كامل: (اتفق الكتاب والسياسيون على أنّ المسألة (المسألة) الشرقيّة هي مسألة النزاع القائم بين بعض دول أوروبا وبين الدولة العليّة بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانتها، وبعبارة أخرى هي مسألة وجود الدولة العليّة نفسها في أوروبا، وقد قال كتّاب آخرون من الشرق ومن الغرب بأنّ المسألة الشرقيّة هي مسألة النزاع المستمر بين التّصانيّة والإسلام). بالمقابل يتساءل لورنس عن مصطلح المسألة الشرقيّة التي أوجدتها القوة الفوضوية والتدبيرية للغرب في العالم الإسلامي، وأوجدت كرد فعل كلّ الحركات السياسيّة، الاقتصاديّة، الدينيّة والفكريّة في هاته المجتمعات، مكرراً العبارة التي أطلقها المؤرخ البريطاني توينبي بعد زيارته لمنطقة الأناضول سنة ١٩٢١م، ومشاهدته للخراب الذي خلفته الحرب اليونانية-التركية: (ليس هُنَاك مسألة شرقيّة بل مسألة عربيّة!)، وهي عبارة يجب فهمها بمعنيين: فالمسألة الشرقيّة هي تعبير عن المواجهة بين الدّول الغربيّة العظمى من جهة، ومن جهة أخرى كان المحرك الأساسي لها هو محاولة تغريب المجتمعات الشرقيّة من خلال تأكيد مبدأ القوميّات وتبني مفهوم الدولة الحديثة. ينظر: (مصطفى كامل، ١٨٩٨: ٥؛ هنري لورنس، ٢٠١٨، ٢٨٠؛ أحمد سالم سالم، ٢٠١٨، ٢١).

(٤) كان ظهور المصطلح لأول مرّة في ظلّ التّشاؤم البريطاني حيال إمكانيّة إصلاح حقيقي في الدولة العثمانيّة، حيث فهم الأمر من جانب روسيا بوصفه انضماماً لفكرة اقتسام ودّي للأملك العثمانيّة، فتقدّم نيقولا الأوّل في ٩ جانفي ١٨٥٣م بعرضه الشّهير على السّفير قائلاً: (إنّ تركيا لها في اختلالٍ كامل، ويجب أن نتفاهم بشأنها، أعتبر أنّ بين أيدينا رجلاً مريضاً، أقول لك بصراحة إنّه قد يكون سوء حظّ عظيم، لو تعيّن عليه الإفلات في يومٍ من هذه الأيام). ينظر: (هنري لورنس، ٢٠١٨: ٨١).

(٥) أطلق لورنس في باريس الجزء ٢ من كتابه *Les crises d'Orient*، وقد مهد له في ختام الجزء الأوّل، وأكّد عزمه على متابعة بحث فصول الأزمات الشرقيّة، وعبر أنّ دافعه لمواصلة البحث في الموضوع هو إظهار أنّ النظام السياسي للشرق



ملحق رقم (٢)

واجهة الترجمة العربية للكتاب

هنري لورنس. (٢٠١٨). الأزمات الشرقية: المسألة الشرقية واللعبة الكبرى ١٧٦٨-١٩١٤ (المجلد ١). (بشير السباعي، المترجم) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

(١١) لم تتوقَّف الدُول الأوربيَّة منذ الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) عن العمل لضرب النفوذ العثماني في مناطق سيطرته، ولم يكن بمقدورها القضاء عليها نهائياً بسبب أنَّها ظلَّت مع ضعفها عاملاً حاسماً من عوامل توازن القوى الأوروبي خلال القرن ١٩م، وهو ما يُؤكِّده لورنس بالقول: (يُثبِّت الباب العالي أنَّ قُوَّة الدولة العثمانية إنما تكمنُ في ضعفها، أي أنَّ استقرار النِّظام السياسي الأوروبي الذي هزَّته للتَّو للثَّو (١٩٤٨م) الثَّورات الفرنسية والبلجيكية والبولندية يَتطلَّب الحِفاظَ عليها). **ينظر:** (هنري لورنس، ٢٠١٨: ٥٧؛ أحمد سالم سالم، ٢٠١٨: ٢١).

(١٢) كان في مقدِّمة هؤلاء إبراهيم شناسي (١٨٢٦-١٨٧١م) الذي أقام في فرنسا في الفترة (١٨٤٩-١٨٥٥م)، والشَّاعر نامق كمال، وغيرهما من أمثال: ضيا باشا، علي سعاوي، نوري بك، محمد بك رشاد بك، صبحي باشا، زادة آية الله بك، الذين أنشأوا مجموعة (العثمانيين الجدد) بهدف إحداث تغيير في مسار الحكم في الدولة. **ينظر:** محمد حرب، ٢٠١٧: ٣٧؛ Bernard Lewis, 2015: 141, 150).

الأدنى والأوسط قد تمَّ تشكيله إلى حدِّ كبيرٍ من خلال الجغرافيا السياسيَّة التي يرجع تاريخها إلى أواخر القرن ١٨م، ودورة انعدام الاستقرار في الشَّرْق ليست وضعاً استثنائياً بقدر ما هي طورٌ جديدٌ في الأزمات الشَّرقيَّة. **ينظر:** (منى أبو النصر، ٢٠١٩: د.ص).

(١٦) كان للفُتُون في زمن ما قبل الوسائل الإعلامية نفس الدور الدعائي للإعلام اليوم في الترويج للأخبار أيَّ كان صحتها، ولكي يتَّسِم ذلك بالمصداقية كان لابد من استخدام بعض الشخصيات العامَّة المشهورة في مجالها، فكانت لوحة الفنَّان الفرنسي الشهير أوجين دي لاكروا (1863-1798)، والتي حملت عنوان (مذبحة خيوس). ويُعلِّق المؤرِّخ أحمد سالم على اللوحة التي كانت في إطار الترويج للثَّورة اليونانية على العثمانيين: رغم أنَّ دي لاكروا لم يذهب إلى اليونان أبداً، إلَّا أنه لم يتوانى عن رسم مشهدٍ من خياله، صَوَّر فيه اليونانيين مُستضعفين يُقتلون في العراء تحت نير (الاضطهاد العثماني!). وبالفعل استطاعت مثل تلك الأعمال الزائفة أن تُؤثي أكلها، وتدفع بالرأي العام الأوروبي بأكمله إلى حيث يُراد له.

(٧) **بشير السباعي:** مؤرِّخ و مترجم مصري، ولد في ١٥ يناير ١٩٤٤، في محافظة الشَّرقية (شمال شرق القاهرة)، نقل عن الروسية، الإنكليزية والفرنسية نحو سبعين عملاً، كما ترجم العديد من الأعمال لكبار مؤرخي فرنسا أمثال أندريه ريمون، وريشار جاكسون، وهنري لورنس. **ينظر:** (جريدة المدن، ٢١ أبريل ٢٠١٩).

(٨) ما يلاحظ على التَّرجمة -وهو ما أشار إليه أيضاً المؤرِّخ المصري أحمد سالم- أنَّ كثيراً من الفقرات قد تعدَّت ركاكة الصياغة إلى ما هو أبعد من ذلك، من حيث التباس المعنى واختلال التراكيب، ما يعوق تماماً عن التَّشبع بمضمون عملٍ بمثل هذا النَّقْل، والذي يحتاج لصياغةٍ متأنيةٍ متفردَّة، وِرَاجَعَةٍ دقيقةٍ ترقى لمستوى التَّأليف، خاصَّةً وأنَّ المؤلِّف يستعمل في تحليله للأحداث الكثير من المصطلحات الغربية الفلسفية التي تحتاج شرحاً وافياً، ولا ندري إن كان المترجم قد قام بنقله إلى العربية كاملاً، أم اقتصر دوره على المراجعة فقط.

(٩) **اللُّعبة الكُبرى:** المصطلح جزءٌ من عنوان الكتاب، ويعتبر الجاسوس البريطاني كونوللي هو صاحب المصطلح في وصفه للمسألة الشَّرقيَّة، وهذا في رسالته إلى المندوب السياسي البريطاني في قندهار (١٨٤٠-١٨٤٢)، ثم العراق ١٨٤٤م رولنسون. وقد أعدم كونوللي في بخارى بعد اكتشاف أمره سنة ١٨٤١م، أمَّا المصطلح فقد انتشر أكثر بعد استخدامه من طرف روديارد كبلينغ في روايته (كيم) سنة ١٩٠١م. **ينظر:** (هنري لورنس، ٢٠١٨: ٥٠، ٧١، ٧٠).

Naugrette, 2017: 202-203).

(١٠) للاستزادة حول موضوع الأزمات الشَّرقيَّة. **ينظر:**

Henry Laurens, Automne 2017: 9-16).

قائمة المصادر والمراجع:

- فيس جواد العزاوي. (٢٠٠٣). الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط (المجلد ٢). بيروت: الدار العربية للعلوم.
- ليلى دامس عقيل الرويلي. (٢٠١٢-٢٠١٣). السلطان محمود الثاني وإصلاحاته ١٨٠٨-١٨٣٩. (وليد العريض، المشرف) الأردن: جامعة اليرموك.
- ماجدة مخلوف. (٢٠٠٩). تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني (المجلد ١). القاهرة: دار الآفاق العربية.
- محمد جلبي أفندي يرميسيكيز. (٢٠٠٣). جنة النساء والكافرين (المجلد ١). (ط. خالد زيادة، المحقق) القاهرة: رياض الريس للكتب والنشر.
- محمد حرب. (٢٠١٧). المثقفون والسلطة تركيا نموذجا (المجلد ١). مصر: دار البشير للثقافة والعلوم.
- محمد حرب. (يناير-مارس، ٢٠٠٣). "تطور علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم". حوليات آداب عين شمس.
- محمد شعبان صوان. (٢٠١٩). "السلطان عبد الحميد النجاحات والإخفاقات في قراءة المؤرخ ستانفورد شو". تأليف محمد الهامي، السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية (الإصدار ٢، المجلد ١). اسطنبول: دار الأصول العلمية.
- محمود صادق رفعت باشا. (٢٠١٧). من فيينا إلى فيينا رحلة محمود صادق رفعت باشا إلى إيطاليا ١٨٣٨ (المجلد ١). (زيد عيد الرواضية، المحرر) ابوظبي- بيروت: السويدي للنشر والتوزيع- المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- مصطفى كامل. (١٨٩٨). المسئلة الشرقية (المجلد ١). مصر: مطبعة الآداب.
- منى أبو النصر. (١٥ مايو، ٢٠١٩). "هنري لورنس: النظام في الشرق الأدنى والوسط شكلته الجغرافيا السياسية". الشرق الأوسط. موقع الكوليج دور فرانس. (Octobre, 2022).
<https://www.college-de-france.fr/sites/default/files/media/document/2022-07/2022-Laurens-Henry-Cv-Publications.pdf>.
- هنري لورنس. (٢٠٠٣). المغامر والمستشرق (المجلد ١). (بشير السباعي، المترجم) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- هنري لورنس. (٢٠١٨). الأزمات الشرقية: المسئلة الشرقية واللعبة الكبرى ١٧٦٨-١٩١٤ (المجلد ١). (بشير السباعي، المترجم) القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- يلماز أوتون. (١٩٨٨). تاريخ الدولة العثمانية (الإصدار ١). (عدنان محمود سلمان، المترجم) استانبول: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل.
- يوسف حسين عمر. (٢٠١٦). سياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانية ١٨٣٩-١٩٠٩. (المجلد ٢). ساربروكن ألمانيا: دار نور للنشر.
- Hurewitz, J. (1948). *Diplomacy In The Near And Middle East, A Documentary Record 1535-1914* (Vol. 1). London: D.Van Nostrand Co.
- Lewis, B. (2015). *The Emergence of Modern Turkey* (Vol. 2). London: Royal University Press.
- Nuagrette, J.-P. (2017, Septembre). *Les Crises d'Orient, 1768-1914 by Henry Laurens*. *Revue des Deux Mondes*.
- إحسان أكمل الدين أوغلي. (١٩٩٩). الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (ج ١-٢، د.ط.). (صالح سعداوي، المترجم) استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية ارسیکا.
- أحمد سالم سالم. (٩ أكتوبر، ٢٠١٨). "في تاريخ الصراع الامبريالي والمسئلة الشرقية". جريدة القدس العربي.
- أحمد صالح علي. (٢٠١٧). الاصلاحيون في الدولة العثمانية في القرن ١٩م دراسة لإصلاحات محدث باشا (المجلد ١). القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- أحمد صدقي شقيرات. (٢٠٠٢). تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني ١٨٢٨-١٣٤١هـ/١٩٢٢-١٤٢٥م (الإصدار ١). الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع.
- إدوارد شيفرد كريسي. (٢٠١٩). تاريخ الأتراك العثمانيين (المجلد ١). (أحمد سالم سالم، المترجم) الدوحة: دار جامعة حمد بن خليفة للنشر.
- أوديل مورو. (٢٠١٨). الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال النظام الجديد العسكري وأفكاره ١٨٢٦-١٩١٤ (المجلد ١). (كارمن جابر، المترجم) قطر-بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ثريا فاروقي. (٢٠٠٨). الدولة العثمانية والعالم المحيط بها (المجلد ١). (حاتم الطحاوي، وعمر الأيوبي، المترجمون) بيروت: دار المدار الإسلامي.
- جون باتريك كينروس. (٢٠٠٣). القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية التركية (د.ط.). (ناهد إبراهيم دسوقي، المترجمون) الإسكندرية: منشأة المعارف.
- الدستور (الإصدار ١، د.ط.). (١٨٨٣). (نوفل نعمة الله نوفل، المترجمون)، (خليل الخوري، تحقيق). بيروت: المطبعة الأدبية.
- دون مؤلف. (٢١ أبريل، ٢٠١٩). "بشير السباعي يرحل قبل الكمال ترجمة الأزمات الشرقية"، تم الاسترداد من موقع جريدة المدن، جريدة الكترونية: <https://cutt.us/tC98J>
- روبير مانتان. (١٩٩٣). تاريخ الدولة العثمانية (الإصدار ٢، المجلد ١). (بشير السباعي، المترجم) القاهرة-باريس: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.
- زين الدين وحيد محفوظ. (٢٠١٦). الإدارة العثمانية في مرحلة التنظيمات ١٨٣٩-١٩٠٩م. (علاء الدين إبراهيم، المحرر) سوريا: جامعة تشرين.
- عبد الحي الخيلي. (٢٠١٢). "النخبة المثقفة وأزمة السلطة في البلاد الإسلامية بين القرنين ١٦-١٨م: المغرب والدولة العثمانية نموذجا (دراسة مقارنة)". الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- عبد الحي الخيلي. (يناير، ٢٠٢١). "المؤرخون العثمانيون وإصلاح الدولة دراسة من خلال المصادر التاريخية". أسطور.
- علي أحمد مبر محمد. (٢٠١٤). الدولة العثمانية عهد السلطان أحمد الثالث ١٧٣٠-١٧٣٣م (المجلد ١). عمان- الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
- علي الكفراوي. (٣٠ سبتمبر، ٢٠٢٢). "المعرفة والسلطة، المؤرخ الفرنسي هنري لورنس ينتقد إدوارد سعيد ويناقش أسئلة النهضة الشرقية". تاريخ الاسترداد ٢٦ أكتوبر، ٢٠٢٣. <https://cutt.us/BVPiP>
- قوجي بك. (١٣٠٣هـ). قوجي بك رسالة سي. استانبول: ابو الضياء مطبعة سي.